استتباب أمور الاحتلال اخذت السلطات الاسرائيلية تتطلع الى استغلال اليد العاملة العربية الرخيصة والتخفيف من حدة أزمة النقص في اليد العاملة الناشئة بسبب الخدمة العسكرية ، لذلك قامت السلطات بتبديل موقفها من مسألة استيراد العمال العرب الى اسرائيل(٢٣). اصبح على سكان الضفة الغربية الذين يرغبون في العمل في اسرائيل الحصول على تصريح خاص من السلطات العسكرية المحلية وعلى شهادة عمل من احد مكاتب التوظيف الاسرائيلية الموجودة في الضفة . وبطبيعة الحال ركزت سلطات الاحتلال على سكان القدس العربية في سياسة تشغيل العرب في اسرائيل . في تشرين الثاني ١٩٦٨ ذكرت وزارة العمل ان ٥،٠٠٠ عامل عربي ينتقلون يوميا الى اسرائيل حيث يعملون بصورة رئيسية في المزارع والاشغال العامة . ومع حلول أيار ١٩٦٩ ارتفع عدد العاملين الذين يأتون من كافة الاراضي المحتلة الى ١٥،٠٠٠ عامل(٢٤). وفي أيلول ١٩٦٧ سمحت الحكومة الاسرائيلية لتجار الضفة الغربية باستيراد البضائع من اسرائيل بدون الحصول على تصريح خاص على ان يدفعوا ضرائب الشراء الاسرائيلية كاملة . ومع حلول منتصف تشرين الاول عززت سلطات الاحتلال هذا الوضع المفيد لاسرائيل عن طريق السماح بنقل البضائع من الضفة الغربية الى اسرائيل بدون اي تصريح مع ابقائها خاضعة للرسوم الجمركية ، وطبق هذا الاجراء حتى بالنسبة للتجارة بين القدس المحتلة والضفة الغربية نفسها(٢٥) ومن الدلائل الواضحة على سياسة اسرائيل في اخضاع اقتصاديات الضفة الغربية تدريجيا للمصالح الاسرائيلية اعتراف سلطات الاحتلال انه مع بدء الاحتلال كانت اسرائيل تستورد من المناطق المحتلة اكثر بكثير مما كانت تصدر اليها خاصة عن طريق ما كان يشتريه السياح الاسرائيليون . ولكن مع حلول عام ١٩٦٨ انقلبت الاية اذ اخذت الشركات الاسرائيلية باستغلال الفرص الجديدة في توسيع أسواقها فاخذت ترسل صادراتها الى المناطق المحتلة وتقوم بتزويد الصناعات العربية الخفيفة في الضفة بالمواد الاولية اللازمة لها(٢٦).

وبالرغم من ان الحكومة الاسرائيلية اعلنت لفظيا معارضتها لقيام الشركات الاسرائيلية بانشاء فروع لها في الضفة الغربية الا ان الواقع هو ان عددا من هذه الشركات والمصالح التي تعنى بالخدمات قامت بنشاط مركز في الضفة بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة . على سبيل المثال قامت شركة ميكوروت للمياه بالعمل على عدد من المشاريع المائية في الضفة الغربية ، وقام تجمع من ثلاث شركات اسرائيلية للمحروقات بتزويد الضفة بالمحروقات بواسطة ناقلات وصهاريج اسرائيلية مما ادى الى رفع اسعار هذه المواد الى مستوى الاسعار السائد في اسرائيل(٢٧). وسيرت شركة ايجيد للباصات ثلاثة خطوط بين اسرائيل والضفة الغربية (نابلس ــ الناصرة ، القدس ــ بئر السبع عن طريق الخليل ، القدس ــ عتسيون) ، كما عملت باصات اسرائيلية اخرى في منطقة القدس الموسعة . كذلك قام وكلاء السفر والسياحة الاسرائيليون بتنظيم رحلات سياحية الى الضفة الغربية والقدس منطلقة من اسرائيل ، مع العلم بأن وكلاء السفر والسياحة الاسرائيليين كانوا يتعمدون ارسال السياح الى ما يسمى « بالقطاع الاسرائيلي » من القدس والغاء الحجوز في فنادق القطاع العربي(٢٨). وقد اكدت الصحف هذه الشكوى وذكرت ان هذا التمييز يحدث بالرغم عن ان الفنادق العربية هي من الدرجة الممتازة ومسجلة في الدليل السياحي الذي تصدره حكومة اسرائيل(٢٩).

مع ان الانتاج الزراعي للضفة استمر بالاتجاه الى أسواقه القديمة ، شرقي الاردن ، الا ان الاحتلال عطل اول الامر التبادل التجاري بالنسبة للمنتجات الصناعية بين الضفتين . لكن سلطات الاحتلال عملت ما في وسعها للسيطرة على الموقف عن طريق محاولة ابقاء الامور في الضفة تسير باقرب ما يكون الى مجراها الطبيعي لذلك سمحت في اواخر ١٩٦٧ لما يزيد عن ٢٠٠ تاجر عربي بالسفر الى ميناء العقبة للحصول على بضائع كانت قد وصلت منذ انتهاء الحرب . الا ان الرسوم الجمركية الاسرائيلية المرتفعة جدا لم تسمح للتجار العرب ، باستثناء قلة منهم ، بالاستفادة من هذا الوضع بالرغم عن ان البضائع المعنية لم تكن متوجهة الى اسرائيل اصلا(٣٠). وفي شباط ١٩٦٨ قامت السلطات الاسرائيلية بتنظيم قضايا التبادل التجاري المرتبطة بالضفة الغربية عن طريق اصدار تشريع يصنف المنتجات الى ثلاثة اصناف : (١) منتجات الضفة الغربية التي يمكن تصديرها الى الاردن بدون اجازة وهي تشمل الصابون والحلويات ، المصنوعات البلاستيكية ، الخضروات المعلبة ، المفروشات ، أعواد الثقاب والمنسوجات .